وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية (FIU)

التقرير السنوي

2022

وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية(FIU)

www.fiu.gov.ye

وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية (FIU)

قائمة المحتويات

قائمة الجداول ..... أ
قائمة الأشكال .....ب
كلمة رئيس الوحدة .....ج
المقدمة ..... د
الباب الأول: وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) 1
• انشاء الوحدة 2
• اختصاصات وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) 3
• نشاط وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) 4
• النشاط التدريبي لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) خلال العام 2022 5
الباب الثاني: البيانات الإحصائية 7
• اجمالي الحالات الوارد لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) خلال العام 2022م 8
• اجمالي الحالات الواردة (اخطارات، استعلامات، حجز/تجميد....) خلال الفترة 2003-2022 18
• تحليل اجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) خلال العام 2022م مقارنة بالعام 2021م 22
الباب الثالث: الرقابة الميدانية على إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.....25
• الرقابة الميدانية على اجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في البنوك وشركات الصرافة 26

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	النشاط التدريبي لوحدة جمع المعلومات المالية(FIU)	5
2	الحالات الواردة وفقا لنوعها خلال العام 2022م	8
3	الحالات الواردة وفقا لمصدرها خلال العام 2022م	9
4	الحالات الواردة وفقا للجهة المبلغة خلال العام 2022م	9
5	الحالات الواردة وفقا لطبيعة الجرم خلال العام 2022م	12
6	الحالات الواردة وفقا لآخر اجراء خلال العام 2022م	14
7	الحالات الواردة وفقا لنوعها (STR) مقسمة على أشهر السنة 2022م	16
8	اجمالي الحالات الواردة (اخطارات، استعلامات، تجميد/حجز...) للفترة 2003-2022	18
9	اجمالي الاخطارات الواردة للفترة 2014-2022م	20
10	مقارنة لعدد الحالات الواردة وفقا لنوعها خلال الفترة 2018-2022	21

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	الحالات الواردة وفقا لنوعها خلال العام 2022م بيانيا	8
2	الحالات الواردة وفقا للجهة المبلغة خلال العام 2022م بيانيا	11
3	الحالات الواردة وفقا لطبيعة الجرم خلال العام 2022م بيانيا	14
4	الحالات الواردة وفقا لنوعها (STR) مقسمة على أشهر السنة 2022م بيانيا	18
5	اجمالي الحالات الواردة (اخطارات، استعلامات، تجميد/حجز...) للفترة 2003- 2022	20
6	اجمالي الاخطارات الواردة للفترة 2014-2022م	21
7	مقارنة لعدد الحالات الواردة وفقا لنوعها خلال الفترة 2018-2022	22

كلمة رئيس الوحدة

تشكل جريمتا غسل الأموال وتمويل الإرهاب خطرا داهما على الاقتصاديات الوطنية واستقرارها المالي، ولا تتوقف المخاطر الناجمة عن هاتين الجريمتين عند الحدود الوطنية بل تتعداها لتؤثر على دول عدة كونها من الجرائم العابرة للحدود. ومما يميز هاتين الجريمتين أنهما من الجرائم المعقدة، ويعزى ذلك الى الاحترافية العالية التي يتسم بها غاسلي الأموال وممولي الإرهاب واعتمادهم على آليات منظمة واستخدامهم لأحدث الوسائل وأكثرها تطورا، مستغلين الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لتمرير عملياتهم، مما استدعى تكاتف الجهود الدولية لمكافحتهما. وفي سبيل ذلك أنشأت وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي اليمني، والمعنية بمكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني، والحفاظ على نزاهة القطاع المالي والمصرفي في الجمهورية اليمنية، من خلال الالتزام بالمعايير الدولية والتعاون الفعال مع الجهات المختصة.

ونظرا لما تمر به البلاد من مخاطر كبيرة، كثفت الوحدة أعمالها بصورة استثنائية على المستوى المكتبي والميداني مع جميع الجهات، فخلال العام 2022 أنجزت الوحدة أعمالا كبيرة ومتزايدة مقارنة بالأعوام السابقة، والتي عكست وعي المؤسسات المالية المعنية بالإبلاغ، وكذلك التعاون المستمر مع الأجهزة القضائية وأجهزة انفاذ القانون وجهات الرقابة والإشراف واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد برزت آثار التدريب الذي تبنته اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالشراكة مع معهد الدراسات المصرفية للبنوك وشركات الصرافة في انتظام أعمال مسؤولي الامتثال في المؤسسات المالية وضباط الارتباط مع الوحدة والتزامهم بواجباتهم المناطة بهم وفقا لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ختاما، نتقدم بجزيل الشكر لكافة الجهات والمؤسسات التي ساهمت في تحقيق إنجازات هذا العام، والشكر لقيادة البنك المركزي اليمني التي دعمت جهود الوحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنحتها الاستقلالية والدعم بتزويدها بالتقنيات الحديثة والكوادر البشرية المؤهلة.

أ. وديع محمد السادة
رئيس وحدة جمع المعلومات المالية

المقدمة

قامت وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية بإعداد تقريرها السنوي لعام 2022 والذي يستعرض انجازات الوحدة ونشاطها خلال هذ العام تنفيذا للمهام القانونية الملقاة على عاتقها، حيث كانت سنة حافلة تلقت فيها الوحدة عددا أكبر من البلاغات والاستعلامات من مختلف المؤسسات المالية والجهات المختصة، مما استدعى تكثيف الجهود لمواكبة التزايد في أعمال الوحدة، آملين أن تتكلل كافة الجهود الوطنية المبذولة بالنجاح في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يتضمن التقرير أعمال وأنشطة الوحدة عن الفترة المذكورة، حيث يستعرض الباب الأول إنشاء وحدة جمع المعلومات المالية واختصاصاتها ونشاطها، والأنشطة التدريبية للوحدة، ويتناول الباب الثاني البيانات الإحصائية للحالات الواردة للوحدة خلال العام 2022م، ويستعرض الباب الثالث الرقابة الميدانية للوحدة على إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك وشركات الصرافة.

أعضاء وحدة جمع المعلومات المالية

الباب الأول: وحدة جمع المعلومات المالية FIU

- انشاء الوحدة
- اختصاصات وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)
- نشاط وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)
- النشاط التدريبي لوحدة جمع المعلومات المالية(FIU) خلال العام 2022

انشاء الوحدة

أنشأت وحدة جمع المعلومات المالية FIU بموجب أحكام المادة (11) من القانون رقم (35) لسنة 2003م ضمن هيكل البنك المركزي اليمني، وتم إعادة تشكيلها في بداية العام 2010م، بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي أعطى الوحدة الاستقلالية الكاملة حيث نص على أن " تنشأ في البنك المركزي بموجب أحكام هذا القانون وحدة تتمتع بالاستقلالية تسمى وحدة جمع المعلومات المالية وتشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض محافظ البنك المركزي وتتكون من رئيس وأعضاء ذوي تخصص وخبرة وعلى النحو التالي:

- خبراء ماليين
- خبراء إنفاذ قانون
- خبير نظم معلومات
- خبير قانوني

وتزود الوحدة بما يلزمها من العاملين المؤهلين علمياً وفنياً لإنجاز عملها، كما يشترط تفرغ كل الأعضاء والعاملين فيها، ويعتبر مسؤولي الامتثال وتقييم الالتزام في جهات الرقابة والإشراف ضباط ارتباط مع الوحدة."

وقد عالج هذا القانون أوجه القصور التي حددها تقرير التقييم المتبادل الذي خضعت له بلادنا في العام 2008م من قبل مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الميناfاتف وبما يلبي كافة المتطلبات والالتزامات وفقا للتوصيات والمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك توصيات فريق التقييم المتبادل وخطة تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المُقرة من مجلس الوزراء والتي تضمنت التأكيد على استقلالية الوحدة.

وجاءت التعديلات القانونية مؤخرا لتعزز من مكانة الوحدة حيث صدر القانون رقم (17) لسنة 2013م بتعديل القانون رقم (1) لسنة 2010م المعدل ويشمل التعديل بعض الاحكام الخاصة بالوحدة.

وتعزيزا لذلك فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (350) لسنة 2010م بتشكيل وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) وفقا للقانون رقم (1) لسنة 2010م المعدل وتسمية أعضائها لتصبح مكونه من سبعة أعضاء وعدد من العاملين المؤهلين علميا.

الا انه والى الان لم يصدر قرار مجلس الوزراء باللائحة الداخلية للوحدة والتي تنظم الهيكل التنظيمي والتشغيلي للوحدة.

اختصاصات وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)

حدد القانون رقم (1) لسنة 2010م المعدل بالقانون رقم (17) لسنه 2013م ولائحته التنفيذية اختصاصات وحدة جمع المعلومات المالية على النحو الآتي:

- تلقي وتحليل الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية وغير المالية، والمهن المعينة والجهات الرقابية والإشرافية، عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال أو تمويل إرهاب أو أي من الجرائم الأصلية المرتبطة بها, وإحالة نتيجة تحليل الإخطارات للجهات المعنية للتصرف فيها عند الاقتضاء.
- إبلاغ النيابة العامة بنتائج تحليل الاخطارات عندما تتوفر لديها مؤشرات جدية عن وجود شبهة غسل أموال أو تمويل إرهاب أو أي من الجرائم الأصلية المرتبطة بها, مشفوعة بالاستدلالات اللازمة بشأنها.
- إخطار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجهات الرقابة والإشراف المعنية، بأي إخلال بأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يقع من المؤسسات المالية وغير المالية والمهن المعينة.
- نشر تقارير دورية عن أنشطتها تتضمن على الأخص بيانات إحصائية ودراسات تحليلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- النزول الميداني للجهات والمؤسسات المشمولة في القانون للتحقق من مدى التزامها بأحكام القانون ولائحته التنفيذية.
- الطلب من النيابة العامة القيام بالحجز والتجميد للأموال والممتلكات المتحصلة عن جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إبرام مذكرات تفاهم مع وحدات أجنبية نظيرة تؤدي وظائف مماثلة وتخضع للالتزامات مماثلة بشأن السرية.
- طلب أي معلومات إضافية تعتبرها الوحدة مفيدة للقيام بوظيفتها متى كانت مرتبطة بأي معلومات سبق أن تلقتها أثناء مباشرة اختصاصاتها، أو بناء على طلب تتلقاه من الوحدات النظيرة في الدول الأخرى.
- إعداد نماذج إرشادات الإخطارات للمؤسسات المالية وغير المالية والمهن المعينة، والتي تستخدم لإبلاغ الوحدة عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال أو تمويل إرهاب وتحديثها عند الحاجة.
- المشاركة في إعداد برامج التوعية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المشاركة في الندوات وورش العمل والمؤتمرات والإجتماعات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بإختصاصات الوحدة.

نشاط وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)

قامت وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) خلال العام 2022م بالعديد من الأنشطة وفقا للقوانين والأنظمة النافذة، ومن أهم هذه الأنشطة:

- استقبال الإخطارات والاستعلامات وتحليلها ونشرها وفقا للقانون.
- النزول الميداني للمؤسسات المالية وغير المالية والمهن المعينة وجهات الرقابة والإشراف وفقا لخطة الوحدة للعام 2022م.
- المشاركة في الدورات التدريبية وورش العمل المحلية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إعداد وإصدار التقرير السنوي للعام 2021م والذي تضمن جميع الأنشطة التي قامت بها الوحدة خلال العام 2021م، والإحصائيات الخاصة بأعمال الوحدة وجهود الجمهورية اليمنية في هذا المجال.
- المشاركة في اجتماعات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- توعية المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والمهن المعينة وجهات الرقابة والإشراف بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحديث موقع الوحدة على شبكة الانترنت ليصبح أكثر تفاعلا وديناميكية.
- تحويل جميع نقاط التواصل مع البنوك وشركات الصرافة بما في ذلك إرسال البلاغات والاستعلامات عبر شبكة آلية مؤمنة.
-استكمال تحديث بيانات مسؤولي الامتثال في البنوك وشركات الصرافة.

الجدول (1)
النشاط التدريبي لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) خلال العام 2022

اسم الدورة	مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	عدد المشاركين من الوحدة
التأهيل لشهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/٠١/٠٩م	١
انجليزي مالية ومصرفية	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/٠١/٠٩م	٢
المراسلات والتواصل التجاري باللغة الانجليزية	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/٠٢/١٣م	٢
مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/٠٢/٢٧م	٢
ورشة عمل حول المنشور رقم (٦) بخصوص التحويلات المالية	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/٠٣/٠٦م	٦
ادارة مخاطر غسل الأموال	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/٠٣/٠٦م	٢
ادارة المخاطر وفقًا للايزو ٣١٠٠٠	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/٠٣/١٣م	٢
ادارة التغيير	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/٠٥/١٥م	١
المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/٠٦/٠٥م	٢
التجريم والعقوبات في قانون مكافحة غسل الأموال	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/٠٦/٢٦م	١

أساسيات الصيرفة الاسلامية	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/٠٧/٢٤م	٢
التحليل الفني للعمليات المشبوهة	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/٠٩/١١م	١
مكافحة الاحتيال وحماية المستهلك	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/٠٩/١٨م	١
قانون الامتثال الضريبي الأمريكي	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/١٠/٠٢م	١
تطبيقات الحوكمة في البنوك	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/١٠/٢٣م	١
ادارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/١١/٠٦م	٢
نظام تحويل الأموال ويسترن يونيون	معهد الدراسات المصرفية	٢٠٢٢/١١/١٣م	٢

الباب الثاني: البيانات الاحصائية

- اجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) خلال العام 2022م
- الحالات الواردة (اخطارات، استعلامات، حجز/تجميد...) خلال الفترة 2003-2022م
- تحليل اجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) خلال العام 2022 مقارنة بالعام 2021م

اجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) خلال العام2022م

ملاحظة:
نظرا لتحول الرصد وفقا للتاريخ الميلادي إلى التاريخ الهجري بدءا من هذا العام، وتداخل السنة الهجرية 1444هـ مع السنة الميلادية 2022م ، فقد قامت الوحدة باستكمال قاعدة البيانات السنوية للعامين المتداخلين كلا على حدة، وسيتم اصدار التقرير وفقا للسنة الهجرية لاحقا.

الجدول (2)
الحالات الواردة وفقا لنوعها خلال العام 2022م

النوع	عدد الحالات الواردة	النسبة من المجموع
اخطار	997	%47.3
استعلام	994	%47.2
تجميد/حجز	45	%2
رفع تجميد/حجز	49	%2.3
البنك الوطني	12	%0.6
تعميم	10	%0.5
الإجمالي	2107	%100

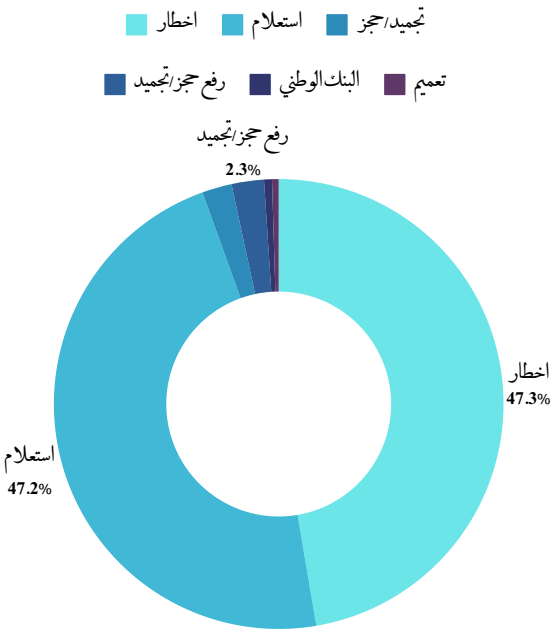

الشكل (1)
الحالات الواردة وفقا لنوعها خلال العام 2022م بيانيا

الجدول (3)
الحالات الواردة وفقا لمصدرها خلال العام 2022م

المصدر	عدد الحالات الواردة	النسبة من المجموع
محلية	2107	%100
خارجية	0	%0
الإجمالي	2107	%100

الجدول (4)
الحالات الواردة وفقا للجهة المبلغة خلال العام 2022م

الجهة المبلغة	عدد الحالات الواردة					
	اخطار	%	استعلام	%	حجز/تجميد	%
البنوك	268	%27	0	%0	0	%0
شركات ومنشآت الصرافة	702	%70	0	%0	0	%0
الجمارك	1	%0.1	0	%0	0	%0
جهات حكومية	3	%0.3	35	%4	14	%31

تابع الجدول (4)
الحالات الواردة وفقاً للجهة المبلغة خلال العام 2022م

الجهة المبلغة	عدد الحالات الواردة					
	اخطار	%	استعلام	%	حجز/تجميد	%
سلطات قضائية	0	%0	101	%10	27	%60
جهات انفاذ قانون	1	%0.1	834	%84	1	%2
وحدات نظيرة	0	%0	0	%0	0	%0
مؤسسات غير مالية	0	%0	0	%0	0	%0
مهن معينة	0	%0	0	%0	0	%0
جهات الرقابة والاشراف	0	%0	22	%2	3	%7
الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي	0	%0	0	%0	0	%0
محفظة الكترونية	18	%2	0	%0	0	%0
أخرى	4	%0.4	2	%0.2	0	%0
الاجمالي	997	%100	994	%100	45	%100

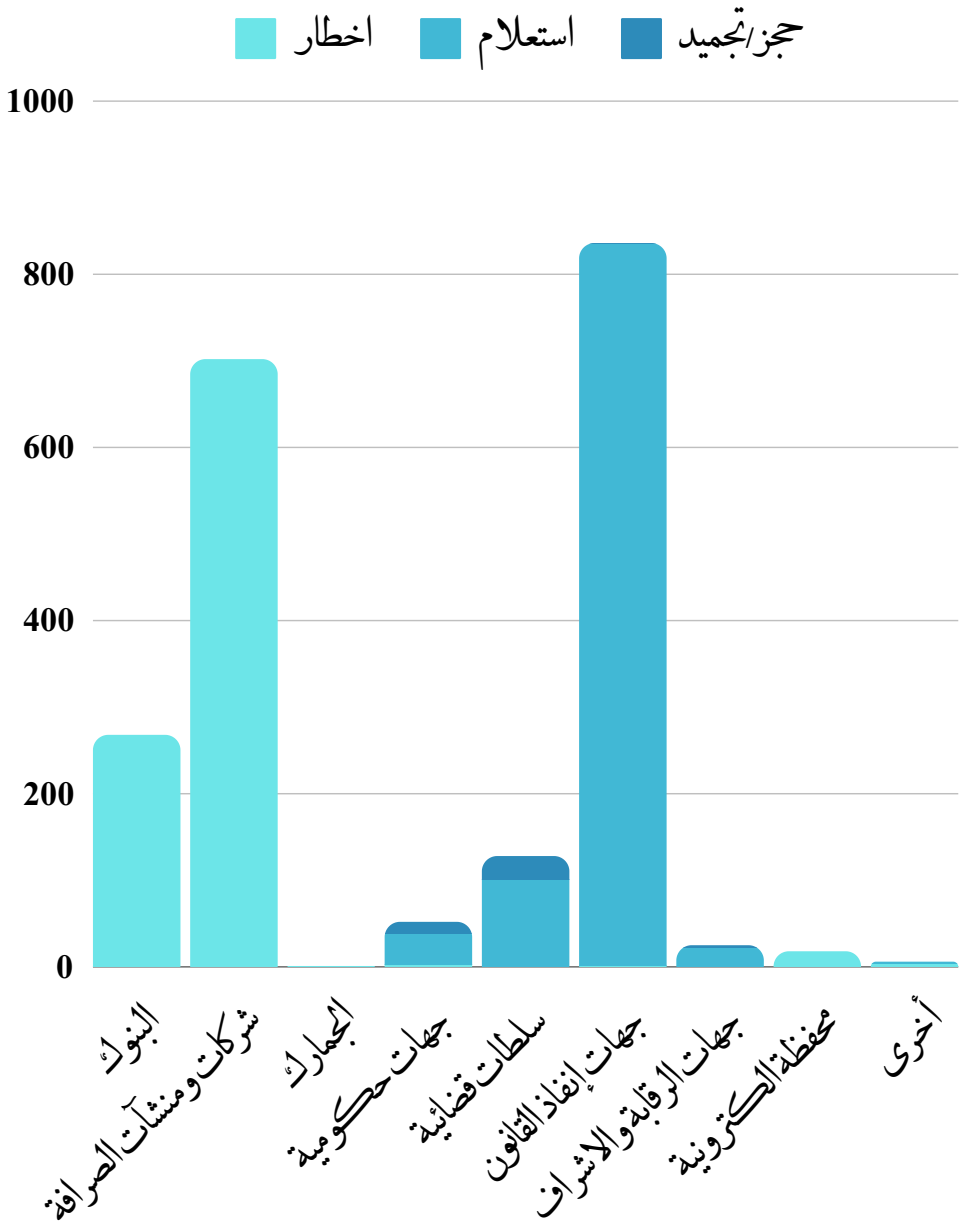

الشكل (2)
الحالات الواردة وفقا للجهة المبلغة خلال العام 2022م بيانيا

الجدول (5)
الحالات الواردة وفقا لطبيعة الجرم خلال العام 2022م

طبيعة الجرم	عدد الحالات الواردة					
	اخطار	%	استعلام	%	حجز/تجميد	%
غسل أموال	11	%1.1	5	%0.5	1	%2
تمويل ارهاب	1	%0.1	6	%0.6	0	%0
ارهاب	0	%0	0	%0	0	%0
فساد	6	%0.6	26	%2.6	21	%47
نقل أموال عبر الحدود	0	%0	0	%0	0	%0
تهرب ضريبي	2	%0.2	0	%0	1	%2
نصب واحتيال	251	%25.2	25	%2.5	6	%13
تزييف	0	%0	0	%0	0	%0
تزوير	102	%10.2	6	%0.6	1	%2
قوائم مجلس الأمن	0	%0	0	%0	0	%0

تابع الجدول (5)
الحالات الواردة وفقا لطبيعة الجرم خلال العام 2022م

طبيعة الجرم	عدد الحالات الواردة					
	اخطار	%	استعلام	%	حجز/تجميد	%
مخدرات	1	%0.1	166	%17	3	%7
تهريب أموال	0	%0	0	%0	0	%0
اتجار بالبشر	0	%0	0	%0	0	%0
قوائم الحظر	100	%10	2	%0.2	0	%0
أخرى*	523	%52.5	758	%76	12	%27
الاجمالي	997	%100	994	%100	45	%100
	2036					

* أخرى تضم الحوالات المشبوهة، الأشخاص المعرضين سياسيا والجرائم غير المصنفة.

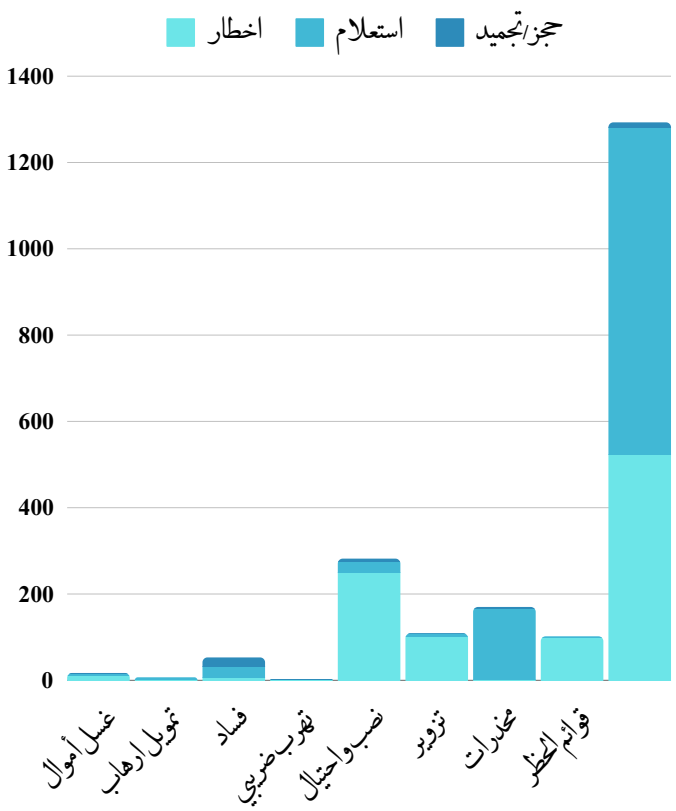

ملاحظة:
يقوم المحللون بوحدة جمع المعلومات المالية بإنجاز اخطارات الأعوام السابقة بجانب اخطارات العام الحالي.

الشكل (3)
الحالات الواردة وفقا لطبيعة الجرم خلال العام 2022م بيانيا

الجدول (6)
الحالات الواردة وفقا لآخر اجراء خلال العام 2022م

آخر اجراء	عدد الحالات الواردة					
	اخطار	%	استعلام	%	حجز/تجميد	%
حفظ	166	%17	0	%0	0	%0
حفظ مؤقت	3	%0.3	0	%0	0	%0
قيد التحليل	484	%48.5	0	%0	0	%0

تابع الجدول (6)
الحالات الواردة وفقاً لآخر اجراء خلال العام 2022م

آخر اجراء	عدد الحالات الواردة					
	اخطار	%	استعلام	%	حجز/تجميد	%
سلطات قضائية	0	%0	101	%10	27	%60
جهات حكومية	23	%2.3	36	%4	14	%31
جهات انفاذ القانون	321	%32	834	%84	1	%2
وحدات نظيرة خارجية	0	%0	0	%0	0	%0
جهات خارجية	0	%0	0	%0	0	%0
جهات الرقابة والاشراف	0	%0	23	%2	3	%7
الاجمالي	997	%100	994	%100	45	%100
	2036					

الجدول (7)
الحالات الواردة وفقا لنوعها مقسمة على أشهر السنة 2022م

الشهر	عدد الحالات الواردة					
	اخطار	%	استعلام	%	حجز/تجميد	%
يناير	76	%8	62	%6	5	%11
فبراير	88	%9	90	%9	5	%11
مارس	112	%11	96	%10	0	%0
أبريل	65	%7	57	%6	3	%7
مايو	68	%7	66	%7	3	%7
يونيو	104	%10	91	%9	2	%4
يوليو	52	%5	83	%8	3	%7
أغسطس	79	%8	73	%7	7	%16

تابع الجدول (7)
الحالات الواردة وفقا لنوعها مقسمة على أشهر السنة 2022م

الشهر	عدد الحالات الواردة					
	اخطار	%	استعلام	%	حجز/تجميد	%
سبتمبر	95	%10	73	%7	1	%2
أكتوبر	64	%6	131	%13	1	%2
نوفمبر	71	%7	96	%10	7	%15
ديسمبر	123	%12	76	%8	8	%18
الاجمالي	997	%100	994	%100	45	%100
	2036					

الشكل (4)

الحالات الواردة وفقا لنوعها مقسمة على أشهر السنة 2022م بيانيا

اجمالي الحالات الواردة (اخطارات، استعلامات، حجز/تجميد....) خلال الفترة 2003-2022م

الجدول (8)

اجمالي الحالات الواردة (اخطارات، استعلامات، تجميد/حجز...) للفترة 2003-2022م

السنة	عدد الحالات الواردة
2003	1
2004	2
2005	1
2006	6
2007	4

تابع الجدول (8)
اجمالي الحالات الواردة (اخطارات، استعلامات، تجميد/حجز...) للفترة 2003-2022م

السنة	عدد الحالات الواردة
2008	5
2009	4
2010	30
2011	29
2012	114
2013	166
2014	219
2015	141
2016	369
2017	662
2018	796
2019	986
2020	1554
2021	2018
2022	2107
الإجمالي	9214

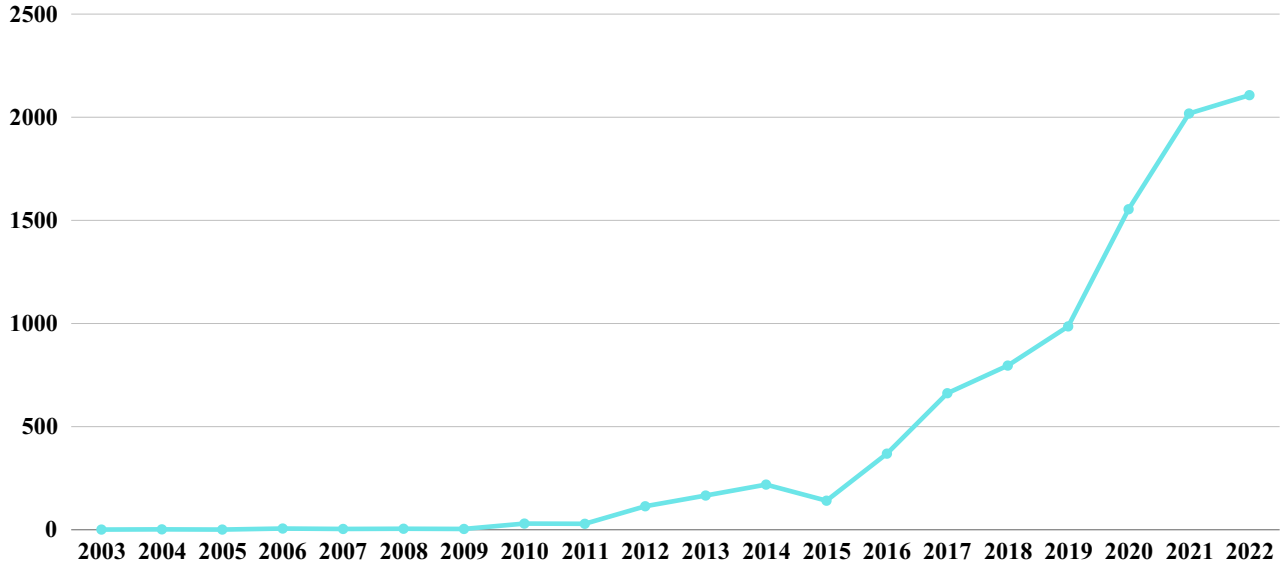

الشكل (5)
اجمالي الحالات الواردة (اخطارات، استعلامات، تجميد/حجز...) للفترة 2003-2022م بيانيا

الجدول (9)
اجمالي الاخطارات الواردة للفترة 2014-2022م

السنة	عدد الحالات الواردة
2014	133
2015	93
2016	317
2017	524
2018	653
2019	526
2020	855
2021	1144
2022	997
الاجمالي	5242

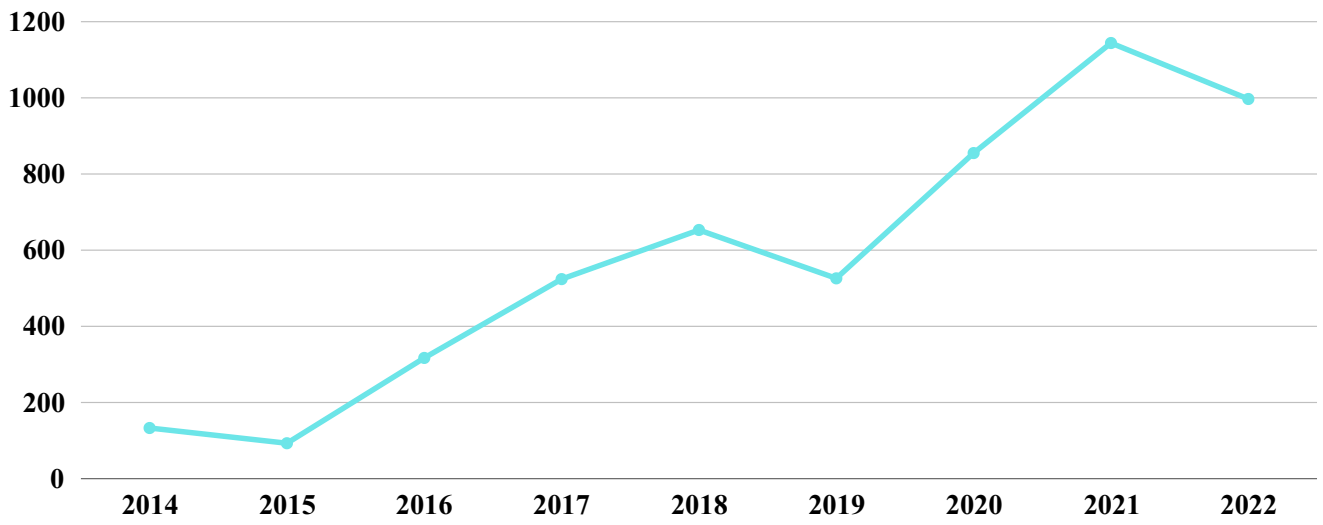

الشكل (6)
اجمالي الاخطارات الواردة للفترة 2014-2022م بيانيا

الجدول (10)
مقارنة لعدد الحالات الواردة وفقا لنوعها خلال الفترة 2018-2022م

السنة	اخطارات	استعلامات	حجز/تجميد	رفع حجز/تجميد	استعلامات البنك الوطني	التعاميم
2018	653	128	15	22	_	_
2019	526	307	50	13	_	_
2020	855	631	37	18	_	13
2021	1144	784	43	38	2	8
2022	997	994	45	49	8	10
الاجمالي	4175	2844	190	140	10	31

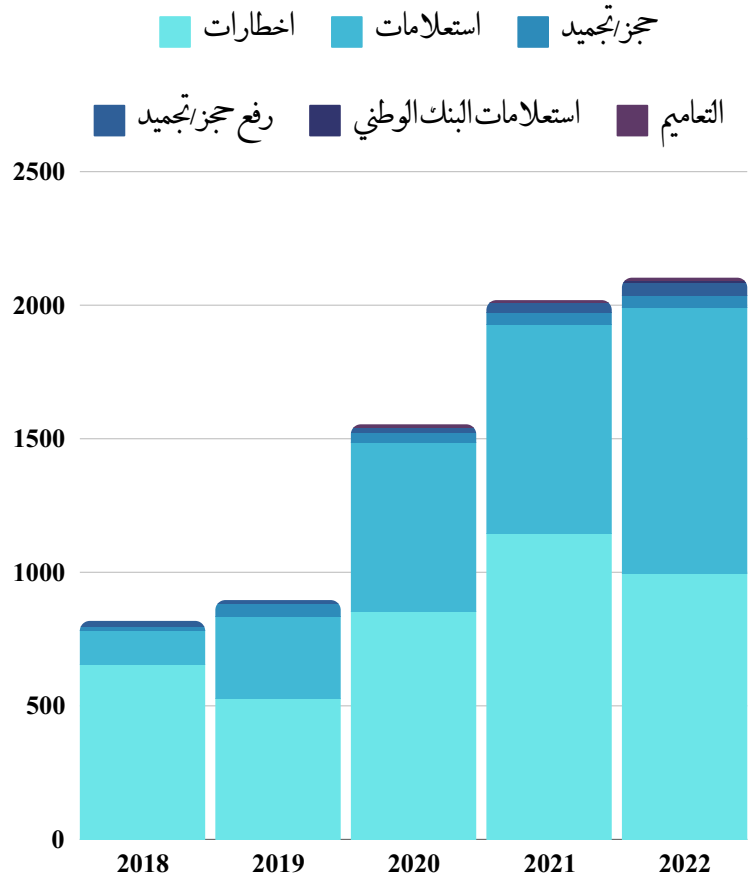

الشكل (7)
مقارنة لعدد الحالات الواردة وفقا لنوعها خلال الفترة 2018-2022م بيانيا

تحليل اجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) خلال العام 2022م مقارنة بالعام 2021م.

أولا:التحليل وفقا لنوع الإخطار.

بلغ عدد الإخطارات التي تلقتها وحدة جمع المعلومات المالية لعام 2022م 997 إخطارا مقارنة بـ 1144 اخطار لعام 2021م، منخفضة بنسبة 13% عن العام السابق.
وبالنسبة لعدد الاستعلامات فقد بلغت 994 استعلاما خلال العام 2022م، مقارنة بـ 784 استعلام للعام 2021م، بزيادة بلغت 27% مقارنة بالعام السابق.
يلاحظ أن عدد الاخطارات لعام 2022 قد انخفض عما كان عليه في العام الماضي، الا أنه يمكن القول أن الاتجاه العام لعدد الاخطارات خلال الأعوام الماضية بالتزايد، ويعود ذلك إلى أمور عدة أهمها قيام الوحدة بدورها بفاعلية فيما يتعلق بنشر الوعي والتثقيف وأيضا التدريب للجهات الملزمة بالإخطار خصوصا المؤسسات المالية، بالإضافة إلى قيام الوحدة بالنزول الميداني للمؤسسات المالية للتأكد من التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الأمر الذي انعكس على عدد الإخطارات بالزيادة, بالرغم من انخفاض عدد الإخطارات في بعض السنوات السابقة، إلا أن الاتجاه العام للإخطارات والاستعلامات تصاعدي.

ثانيا: التحليل وفقا لمصدر الحالات الواردة للوحدة

بلغ عدد الإخطارات المحلية الواردة إلى وحدة جمع المعلومات المالية للعام 2022م 997 إخطارا بما نسبته 100% من إجمالي الإخطارات الواردة. بينما لم يتم استقبال أي إخطارات او استعلامات من وحدات نظيره أوجهات خارجية خلال نفس العام.

ثالثا: التحليل وفقا للجهة المبلغة

احتلت شركات الصرافة المرتبة الاولى من حيث عدد الإخطارات التي تلقتها الوحدة، حيث بلغ عدد الإخطارات الواردة إلى الوحدة من شركات الصرافة لعام 2022م 702 إخطارا بما يعادل 70% من إجمالي الإخطارات، بينما بلغ عدد الاخطارات من شركات الصرافة للعام 2021م 692 اخطارا وبما يعادل 60% من إجمالي الإخطارات، مما يوضح تزايد نسبة الاخطارات القادمة من شركات الصرافة سنويا مقارنة ببقية الجهات المبلغة، ويعود ذلك الى الأسباب التالية:

- التدريب والتأهيل الذي قدمته وحدة جمع المعلومات المالية ومعهد الدراسات المصرفية خلال الفترة الماضية، لكوادر وموظفي شركات ومنشآت الصرافة.
- ارتفاع عدد شركات الصرافة المرخصة من قبل البنك المركزي خلال الأعوام السابقة.
- انتقال الأموال من البنوك الى شركات الصرافة لأسباب عدة، الأمر الذي أدى الى زيادة قاعدة العملاء الذين يتعاملون مع شركات الصرافة.

كما احتلت البنوك المرتبة الثانية بعد شركات الصرافة في عدد الإخطارات الواردة إلى الوحدة، حيث بلغت الإخطارات الواردة من البنوك للعام 2022م 268 إخطارا أي ما نسبته 27% من إجمالي الإخطارات، منخفضة بنسبة 38% عما كانت عليه في العام 2021 حيث بلغ عدد الاخطارات الواردة من البنوك 434 إخطارا أي ما نسبته 38% من إجمالي الإخطارات لعام 2021م.

رابعا: التحليل وفقا لطبيعة الجرم.

بلغ عدد الاخطارات الواردة المصنفة على أنها جرائم غسل أموال 11 اخطارا للعام 2022م أي ما نسبته أقل من 1% من اجمالي الاخطارات، بينما بلغت خلال العام 2021م 23 إخطارا بما نسبته 2%، منخفضة بنسبة 52% عما كانت عليه عام 2021، بينما بلغ عدد الاخطارات المصنفة على أنها جرائم نصب واحتيال للعام 2022م 251 اخطارا أي ما نسبته 25% من اجمالي الاخطارات، اما بالنسبة للعام 2021م فقد بلغ عدد الإخطارات المصنفة على أنها نصب واحتيال 92 إخطارا بما نسبته 8% من إجمالي الإخطارات الواردة, أي أن جرائم النصب والاحتيال قد زادت في العام 2022 بنسبة 172% عما كانت عليه في العام 2021.

أما الجرائم الناتجة عن فساد فقد بلغ عدد الإخطارات الواردة عنها لعام 2022م 6 اخطارات أي ما نسبته اقل من 1% من اجمالي الاخطارات، ومقارنة بعام 2021م فقد بلغ اجمالي الاخطارات المصنفة على انها فساد 9 إخطارات أي ما نسبته اقل من 1% من إجمالي الإخطارات الواردة إلى الوحدة. وبالنسبة للاخطارات المتعلقة بتزوير الهويات فقد بلغت خلال العام 2022م 102 اخطارا، بزيادة بلغت 437% عما كانت عليه العام السابق 2021، حيث بلغت حينها 19 اخطارا. وبلغ عدد الإخطارات للعام 2022م والمصنفة على انها جرائم أخرى 523 اخطارا أي ما نسبته 52% من اجمالي الاخطارات، وعند مقارنتها بعام 2021م سنجد أنها بلغت 986 إخطارا أي بما نسبته 86% من إجمالي الإخطارات، يتضح أن الجرائم الأخرى غير المصنفة انخفضت في العام 2022م عما كانت عليه في العام 2021م بنسبة 47%.

بينما حازت بقية الجرائم المالية الأخرى على ما يقل عن 1% من اجمالي الاخطارات الواردة للوحدة خلال العام 2022م.

خامسا: التحليل وفقا لآخر إجراء

قامت الوحدة بتحليل 513 إخطارا من الاخطارات التي تم تصنيفها على انها اخطارات مرتفعة المخاطر من أصل 997 إخطارا للعام 2022م أي تم تحليل ما نسبته 53% من إجمالي الإخطارات، والتي توزعت كما يلي:

- تم إحالة 321 إخطارا إلى جهات إنفاذ القانون، أي ما نسبته 32% من إجمالي الإخطارات التي تم تحليلها لعام 2022م.
- تم حفظ 166 إخطارا في قاعدة بيانات الوحدة من إجمالي الإخطارات التي تم تحليلها لعام 2022م أي ما نسبته 16%.

وما نسبته 47% من الإخطارات ما زالت قيد التحليل باجمالي 484 اخطارا للعام 2022.

وإذا ما تم مقارنة ذلك بعام 2021م يلاحظ أن الوحدة قامت بتحليل 396 إخطارا من أصل 855 اخطارا لعام 2021م، أي تم تحليل ما نسبته 35% من إجمالي الإخطارات والتي توزعت كما يلي:

- تم إحالة 287 إخطار إلى جهات إنفاذ القانون أي ما نسبته 25% من إجمالي الإخطارات التي تم تحليلها عام 2021م.
- تم حفظ 95 إخطارا في قاعدة بيانات الوحدة من إجمالي الإخطارات التي تم تحليلها لعام 2021م أي ما نسبته 8%.
- كما تم حفظ 4 اخطارات مؤقتا خلال العام 2021م.

وما نسبته 65% من الإخطارات قيد التحليل بإجمالي 748 اخطار لعام 2021م.

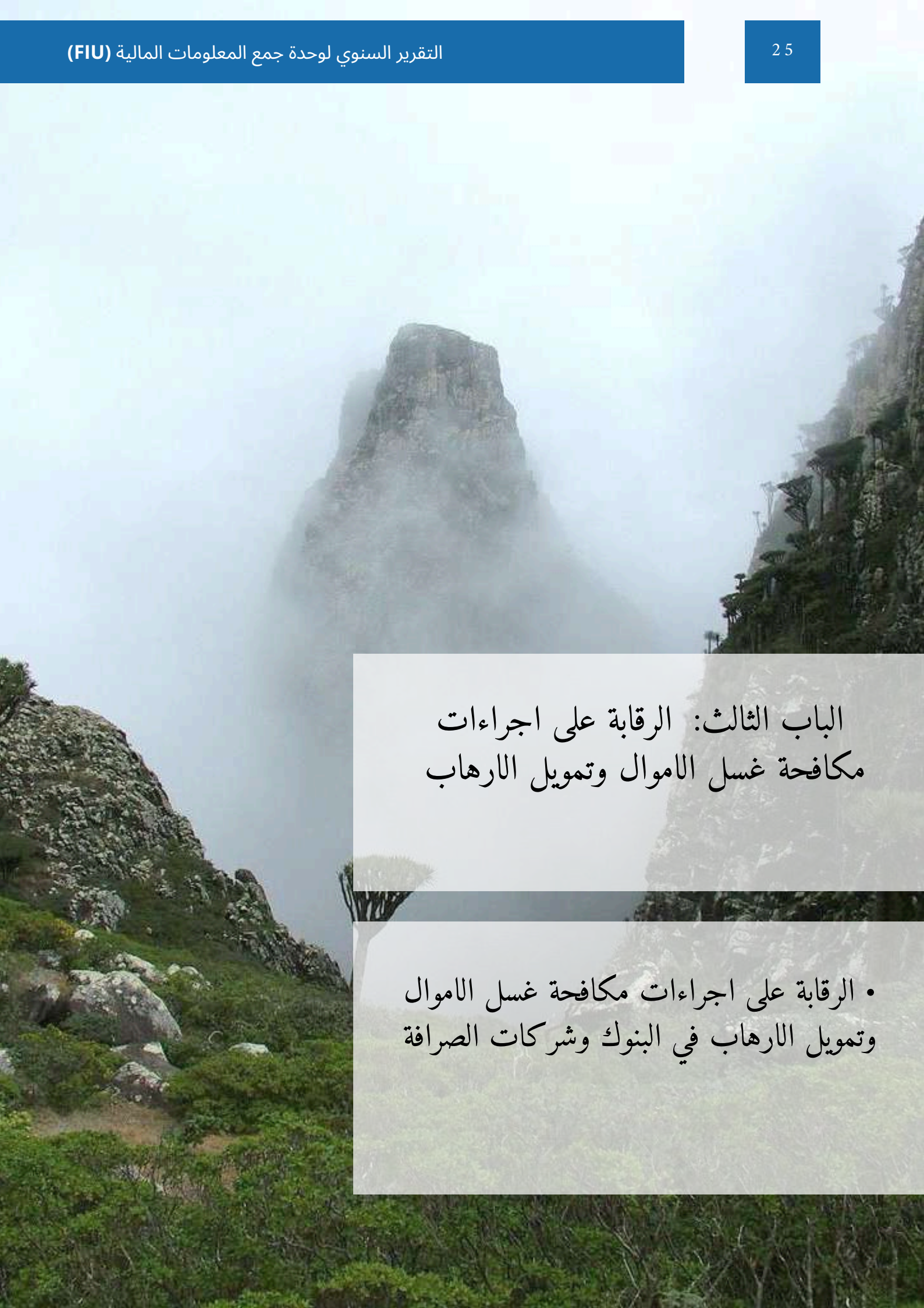

الباب الثالث: الرقابة على اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

- الرقابة على اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في البنوك وشركات الصرافة

الرقابة الميدانية على اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في البنوك وشركات الصرافة

للرقابة الفعالة دور محوري في نجاح أي نظام ونجاح تأثيره، كما يعتبر التفتيش الميداني حجر الزاوية في تقييم الامتثال بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب, فقد أكدت المعايير الدولية والقوانين المحلية على أهميته، بل وألزمت المعايير الدولية الدول بتبني الرقابة الميدانية على المؤسسات المالية وغير المالية والمهن المعينة وفقا للمخاطر من قبل جهات الرقابة والإشراف، للتأكد من مدى التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يعتبر أحد ركائز تقييم الدول بشأن التزامها من عدمه بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد بدأت وحدة جمع المعلومات المالية بتفعيل الرقابة الميدانية استنادا إلى المادة (31) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بالنزول الميداني إلى البنوك وشركات الصرافة وتحويل الأموال العاملة في اليمن كخطوة أولى بهدف رفع مستوى الامتثال للقانون ولائحته التنفيذية، والتعليمات الرقابية والتوصيات والمعايير الدولية، بالإضافة إلى إرشادات وحدة جمع المعلومات المالية الخاصة بالإخطارات ونماذج الاشتباه، والتعرف على نقاط الضعف التي تشوب أنظمة وبرامج الامتثال، كما هدفت الرقابة الميدانية إلى تقييم السياسات والإجراءات والبرامج التي يتبعها البنك او شركة الصرافة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديد ما إذا كانت تنَفْذ حسب الغاية المصممة من أجلها، وتحقق الأهداف المنشودة منها على نحو فعال.

وتعتمد الوحدة في عملية التفتيش الميداني منهجا قائما على المخاطر، من أجل تعظيم الاستفادة من الوقت والموارد المحدودة والتركيز على المجالات عالية المخاطر، كما تعمل وفق إجراءات محددة تستند لأفضل الممارسات والمعايير الدولية للتقييم.

وتمر عملية التفتيش الميداني على البنوك وشركات الصرافة وفقا لدليل الإجراءات المعتمد في الوحدة بالمراحل التالية:

1. التخطيط للتفتيش الميداني.
2. إجراء عمليات التفتيش والاختبار.
3. كتابة مسودة التقرير.
4. مناقشة مسودة التقرير واستلام الردود.
5. تسليم التقرير بشكل نهائي.
6. المتابعة المكتبية والميدانية.

وفيما يلي بعض الانجازات التي حققتها الوحدة في جانب التفتيش الميداني:

أولا: منهجية التفتيش الميداني القائمة على المخاطر

تم إعداد دليل إجراءات التفتيش الميداني على البنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا لأفضل المعايير والممارسات الدولية، وبالاسترشاد بالدليل العلمي الصادر من البنك الدولي ويحتوي دليل التفتيش على مجموعة متنوعة من الخطوات المطلوب اتخاذها، بما يضمن تنفيذ عملية تفتيش مصرفي شاملة، بدءا بالإعداد والتخطيط للتفتيش وانتهاء بتسليم التقرير النهائي، كما يحتوي على معلومات أساسية عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليكون بمثابة مرجع عملي يلهم المفتشين للقيام بأعمالهم بمهنية.
تم إعداد تقرير نموذجي بشأن إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للمعايير الدولية، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية ومنشورات وتعليمات البنك المركزي، وإرشادات وحدة جمع المعلومات المالية.
تم إعداد خطة سنوية للتفتيش على البنوك وفقا للمنهجية المستندة على المخاطر بحيث تتضمن (عدد البنوك بالاسم، ترتيب البنوك بحسب المخاطر، تاريخ بداية وانتهاء عملية التفتيش لكل بنك).
إعداد نموذج خطة تفتيش ميداني على مستوى كل بنك تتضمن توزيعا للمهام بين أعضاء الفريق والفترة الزمنية التي سيغطيها التفتيش.

ثانيا: نشرالوعي والتدريب والتثقيف والدعم المعنوي

لا تقتصر عملية النزول الميداني على عملية التقييم والتأكد من التزام المؤسسات المالية بتطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكتابة التقرير فحسب، بل يتعدى ذلك قيام فريق التفتيش بنشر الوعي بمخاطر عدم الالتزام أثناء فترة الزيارة، وتصحيح كثير من المفاهيم لدى مسؤولي الامتثال، ومناقشة وتصويب ومعالجة الملاحظات والاختلالات والقصور وتقديم النصح والمشورة قبل كتابة التقرير النهائي، مما يساعد على تحسين جودة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك وتفعيل دور ادارات المخاطر والمراجعة الداخلية.

ثالثا: منهجية تقييم الالتزام والمخاطر

تسعى وحدة جمع المعلومات المالية من أجل التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وادارتها بشكل كفؤ إلى إجراء تقييم سنوي للبنوك لتقييم مدى التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومن أجل ذلك فقد قامت الوحدة بما يلي:

- اعدادمصفوفة تقييم الالتزام والمخاطر وفقا للمعايير الدولية، وبما يتفق والمتطلبات المحلية لتقييم مدى التزام البنوك بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- تعتمد المصفوفة على التقييم الكمي والنوعي، وبدرجات محددة، ومرجحة بأوزان المخاطر.
- تعتمد المصفوفة أيضا على الجمع بين التقييم الفني وتقييم الفعالية.

تتم عملية التقييم وفقا لما يلي:
• تقييم الالتزام وتقييم المخاطر على مستوى كل بنك وبدرجات محددة، مرجحة بأوزان المخاطر.
• تقييم الالتزام والمخاطر للقطاع المصرفي بشكل عام، وتحديد درجة الالتزام والمخاطر بعد الترجيح بأوزان المخاطر.
• ترتيب البنوك وفقا للالتزام والمخاطر، بهدف الاستفادة من الموارد والميزانيات المحدودة والتركيز على الجهات عالية المخاطر، وفقا للمنهجية المستندة إلى المخاطر.
الوحدة بصدد عمل تقييم امتثال ومخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب لكافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية في القريب العاجل.

رابعا : شمولية التقييم للجهة المستهدفة

عملية التقييم تشمل جهات داخلية مثل مجلس الادارة، ولجنة المراجعة، والادارة العليا، ووحدة الامتثال، وادارات المخاطر، والمراجعة الداخلية، والرقابة الداخلية، وخدمة العملاء، والادارات الدولية، والحوكمة المؤسسية للإجراءات والفروع وضباط الارتباط، كما تشمل جهات خارجية مثل المراجع الخارجي ورقابة البنك المركزي وعلاقة البنك بالبنوك المراسلة وشركات تحويل الاموال وغيرها من المؤسسات الخارجية التي تزاول اعمال الرقابة على البنك، وهذا ما يميز رقابة وحدة جمع المعلومات المالية عن الجهات الرقابية الاخرى.

وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)

ص. ب: 393

شارع علي عبدالمغني

أمانة العاصمة- صنعاء

هاتف: 274093- 1-967+

فاكس:274113- 1-967+

الموقع الرسمي للوحدة

www.fiu.gov.ye

البريد الالكتروني:

str@fiu.gov.ye

inquiry@fiu.gov.ye

fiu@centralbank.gov.ye